الأمم المتحدة

A/C.3/72/SR.38

الجمعية العامة

الدورة الثانية والسبعون

Distr.: General
11 January 2018
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة الثامنة والثلاثين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الثلاثاء، ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيد غونارسون . . . . . (آيسلندا)

ثم: *السيد إدريس* (نائب الرئيس) . . . . . (إريتريا)

المحتويات

البند ٧٠ من جدول الأعمال: القضاء على العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب (*تابع*)

(أ) القضاء على العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب (*تابع*)

(ب) التنفيذ الشامل لإعلان وبرنامج عمل ديربان ومتابعتهما (*تابع*)

البند ٧١ من جدول الأعمال: حق الشعوب في تقرير المصير (*تابع*)

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى رئيس قسم إدارة الوثائق (dms@un.org).

والمحاضر المصوَّبة سيعاد إصدارها إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org/).

17-19210 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتُتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥

البند ٧٠ من جدول الأعمال: القضاء على العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب (*تابع*)

(أ) **القضاء على العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب** (*تابع*) (A/72/18 و A/72/291)

(ب) **التنفيذ الشامل لإعلان وبرنامج عمل ديربان ومتابعتهما** (*تابع*) (A/72/285 و A/72/287 و A/72/319 و A/72/323 و A/72/324)

البند ٧١ من جدول الأعمال: حق الشعوب في تقرير المصير (*تابع*) (A/٧٢/٢٨٦ و A/٧٢/٣١٧)

١ - **السيد روتيري** (المقرر الخاص المعني بالأشكال المعاصرة للعنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب): قال في معرض تقديم تقريريه (A/72/287 و A/72/291) إنه قدم إلى مجلس حقوق الإنسان، في حزيران/يونيه ٢٠١٧، التقارير الخمسة التالية: تقريره الذي يقدم لمحة عامة عن الأعمال المواضيعية التي تم الاضطلاع بها في إطار الولاية منذ إنشائها، وتحليلا لبعض التحديات التي تكتنف مكافحة العنصرية وكره الأجانب والتمييز في سياق مكافحة الإرهاب؛ وثلاثة تقارير عن الزيارات القطرية تم إعدادها بعد البعثات التي قام بها إلى الأرجنتين، في أيار/مايو ٢٠١٦، وأستراليا، في الفترة من تشرين الثاني/نوفمبر إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، وفيجي، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦؛ وتقريره عن تنفيذ قرار الجمعية العامة ١٧٩/٧١ بشأن محاربة تمجيد النازية والنازية الجديدة والممارسات الأخرى التي تساهم في إثارة الأشكال المعاصرة من العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب. وأعرب عن سروره لقبول حكومة المملكة المتحدة قيامه بزيارة من المقرر أن تجري في عام ٢٠١٨. وقال إنه يشجع جميع الحكومات على الرد بالإيجاب على طلبات التماس الدعوة التي لم يُبت فيها بعد.

٢ - وقال إنه واصل، في تقريره الأول (A/72/287) المقدم عملا بقرار الجمعية العامة ١٨١/٧١، تقديم تفاصيل عن التحديات المتصلة بمكافحة العنصرية وكراهية الأجانب والتمييز العنصري في السياق الحالي لمكافحة الإرهاب، متابعةً لتقريره المقدم إلى مجلس حقوق الإنسان. وقدم تقريره الثاني (A/72/291) عملا بقرار الجمعية العامة ١٧٩/٧١، الذي طلبت فيه الجمعية إليه تقديم تقرير عن تنفيذ هذا القرار استنادا إلى الآراء التي يتم جمعها من الحكومات والمنظمات غير الحكومية.

٣ - وأضاف أنه لا بد من مكافحة تصاعد التطرف السياسي والحركات الشعوبية والممارسة السياسية التي ترمي إلى جعل العنصرية والتمييز أمرا عاديا، وذلك عن طريق توخي الفعالية في الخطاب المستخدم والسياسات والممارسة السياسية المتبعة، وتحسين التعاون الدبلوماسي العالمي. ورأى أن دور المؤسسات والحكومات المحلية في مكافحة العنصرية وكره الأجانب يكتسي أهمية خاصة لأنها غالبا ما تكون أقرب إلى دوائرها، وتكون أحيانا أكثر تقدما من نظرائها على الصعيد الوطني. وأكد أنه لا بد أيضا من الاهتمام بالترابط بين العنصرية والفقر، الذي غالبا ما يتسم بطابع عنصري أو يتجلى على أسس عنصرية. فالتفاوت المتزايد على الصعيد العالمي يتسم بطابع عنصري وينبغي مواصلة دراسة آثار هذا الطابع. وشدد على أن مسألة البيانات والإحصاءات ينبغي أن تظل لها أهمية محورية في أي عمل فعال من أجل منع التمييز ومكافحته. ويجب جمع إحصاءات وبيانات أكثر فائدة وإيجاد أدوات ووسائل أفضل لجمع هذه البيانات. ويجب القيام بمزيد من العمل بشأن الطابع المتعدد الأبعاد للتمييز، لا سيما فيما يتعلق بأشكال التمييز المتعددة التي تواجهها المرأة المنتمية إلى الأقليات العرقية والإثنية.

٤ - **السيدة فيرتيشيل** (بلجيكا): قالت إن من الأهمية بمكان كفالة أن تتخذ تدابير مكافحة الإرهاب في إطار من الاحترام الكامل لحقوق الإنسان وألا تؤدي إلى انتهاكات لحقوق الإنسان أو أفعال عنصرية أو تمييز عنصري. فاتباع نهج أمني بحت لمكافحة الإرهاب والتطرف المصحوب بالعنف سيؤدي إلى الضرر وإلى نتائج عكسية. وأفادت بأن مؤسسة Unia، التي تنشر تقريرا سنويا عن الشكاوى المقدمة بشأن ادعاءات تتعلق بجرائم العنصرية ومعاداة السامية، تضطلع بدور مهم في قياس العنصرية وتحسين مكافحتها في بلجيكا. ومضت قائلة إن تلك المؤسسة تتعاون منذ عدة سنوات مع الشرطة الاتحادية على إذكاء وعي الموظفين وتوفير التدريب لهم بشأن تشريعات مكافحة العنصرية والتمييز، وتعزيز سياسة التنوع داخل مؤسسة الشرطة، وضمان الاستجابة المناسبة عندما يكون الجناة أو ضحايا رسائل وجرائم الكراهية من أفراد الشرطة.

٥ - **السيدة واكر** (المراقبة عن الاتحاد الأوروبي): قالت إن الاتحاد الأوروبي يشعر بقلق بالغ إزاء تصاعد حركات الشعوبية

المتطرفة في العديد من مناطق العالم، واستهداف الأشخاص المنتمين إلى الأقليات القومية والإثنية والدينية واللغوية في سياق الشواغل الأمنية والتفاوتات الاقتصادية وتدفقات الهجرة. وتساءلت عن كيفية ضمان ألا يؤدي الخوف من الإرهاب إلى تعزيز القوالب النمطية والتحيز وإلى اشتداد مظاهر العنصرية وكراهية الأجانب.

٦ - **السيدة ميدكاف** (المملكة المتحدة): قالت إن العمل من أجل القضاء على العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب لا يزال أولوية عليا لبلدها. فللمملكة المتحدة إطار قانوني قوي لمكافحة التمييز العنصري، وعقوبات جنائية ترتبط بجرائم مثل التحريض على الكراهية العنصرية، وجرائم الاعتداء والضرر الجنائي التي يشددها وجود دوافع عنصرية أو دينية. وأفادت بإن حكومة بلدها تستعرض الأدلة المتاحة فيما يتصل بالأسباب الرئيسية لسوء الإدماج وستطرح خططا لمعالجة هذه المسائل من خلال استراتيجية جديدة للإدماج. وتساءلت عن الكيفية التي يمكن بها للدول أن تتعاون بوجه أفضل على تعزيز مكافحة العنصرية.

٧ - **السيد دي سوزا مونتيرو** (البرازيل): قال إن وفده يؤكد من جديد استعداده للتعاون مع المقرر الخاص والحكومات والمجتمع المدني ولتبادل أفضل الممارسات فيما يتعلق بالمبادرات الوطنية الرامية إلى حماية أتباع الديانات التي تتعرض عادة للقولبة النمطية، مثل الديانات القائمة على التقاليد الأفريقية والأصلية. ورأى أن مكافحة كراهية المثلية الجنسية وكراهية الأجانب ينبغي أن تجري وفق سياسات جيدة التنظيم، يمكن أن تسترشد أيضا بالتجارب الدولية والإقليمية. وفيما يتعلق بموضوع التطرف السياسي، أعرب عن موافقة البرازيل على أهمية النظم القانونية التي تعكس تعدد الثقافات في المجتمعات. وذكر أنه ليس من المغالاة التشديد على أهمية التثقيف في مجال حقوق الإنسان باعتبارها وسيلة لتعزيز احترام الأقليات وغيرها من الفئات الضعيفة. وطلب مزيدا من المعلومات عن الأدوات الرئيسية لمكافحة كره الأجانب والتمييز في سياق الهدف المشترك المتمثل في مكافحة الإرهاب.

٨ - **السيد لوكيانتسيف** (الاتحاد الروسي): قال إن بلده يؤيد أنشطة المقرر الخاص تأييدا تاما، وإن كان يدرك صعوبة عمله، ويشكره على اتخاذ موقف قائم على المبادئ بشأن القضايا ذات الحساسية البالغة، وبخاصة عدم مقبولية تكاثر الأفكار العنصرية وانتشارها والقول بأن مثل هذه الأفعال إعمال للحق في حرية التعبير.

٩ - **السيدة رازانا** (ملديف): قالت إن انتشار أيديولوجية التطرف المصحوب بالعنف يشكل خطرا يهدد أمن الدول الصغيرة، مثل ملديف. وذكرت أنه على الرغم من أيديلوجية الكراهية والتفرقة التي ينشرها المتطرفون، فلا ينبغي تشجيع مبادرات مكافحة الإرهاب وتعزيزها على أساس من الكراهية. فالسياسات المضادة للمسلمين والمهاجرين تشجع التحيز. وأعلنت إدانة ملديف لجميع أشكال الدعم لأي عمل من أعمال الإرهاب والتطرف العنيف وللمشاركة في تلك الأعمال، وأفادت بأنها اعتمدت نهجا يشمل الحكومة بأكملها في مكافحة الإرهاب. وأضافت أن وفدها يود التماس مزيد من المعلومات عن البعد الجنساني لمبادرات مكافحة الإرهاب وأفضل الممارسات في دعم النساء والفتيات اللواتي يتضررن من هذه الممارسات.

١٠ - **السيدة فونتانا** (سويسرا): قالت إن على الدول أن تحترم سيادة القانون والقانون الدولي في جميع القوانين والتدابير الوطنية الرامية إلى منع الإرهاب ومكافحته. وذكرت، مثالا على ذلك أن استراتيجية مكافحة الإرهاب في سويسرا ترمي إلى منع وصم الأقليات ومنع ممارسات التنميط التمييزي. وقالت إن بلدها يشجع الدول على إدراج أحكام محددة تحظر التمييز في أطرها الوطنية لمكافحة الإرهاب. وسألت عن التدابير التي ينبغي اتخاذها لضمان فعالية سياسات الإدماج بهدف منع الاستبعاد السياسي والتهميش الاجتماعي والاقتصادي.

١١ - **السيدة مامادوفا** (أذربيجان): قالت إن من الأهمية بمكان إيلاء مزيد من الاهتمام لاستمرار التحيز العنصري والقوالب النمطية السلبية وخطاب الكراهية من جانب الموظفين العموميين ووسائط الإعلام، والهجمات العنيفة التي تتعرض لها بعض الفئات بغية إيجاد مجتمعات متجانسة إثنياً. وأكدت أنه لا بد من الانتباه بصفة خاصة للسياسات والممارسات التمييزية التي تنفذ أثناء الاحتلال العسكري الأجنبي، بما في ذلك ما يهدف منها إلى تغيير الخصائص الديموغرافية والثقافية للأراضي المحتلة، ومنع الأشخاص النازحين قسرا من العودة إلى ديارهم. وأضافت أن تعزيز الحوار بين الثقافات وتشجيع التسامح واحترام التنوع خطوات أساسية في سبيل مكافحة التمييز العنصري وما يتصل به من تعصب. وأعلنت أن أذربيجان تواصل تقديم مساهمة متواضعة ولكنها عملية في الحوار بين الثقافات من خلال الاضطلاع بدور ريادي في مبادرات مختلفة ودعمها، مثل المنتدى العالمي للحوار بين الثقافات. ففي عام ٢٠١٦، استضافت الحكومة منتدى الأمم

المتحدة السابع لتحالف الحضارات. وأضافت أن أذربيجان، بطرح مبادرات للتثقيف والتوعية وبإقامة منبر لتعزيز الحوار الثقافي، تقدم إسهاما عمليا في تنفيذ العديد من توصيات المقرر الخاص.

١٢ - **السيدة موتشو** (المغرب): أعربت عن قلق بلدها الشديد إزاء بعض التصريحات الرسمية والتشريعات التي يبدو في بعض الحالات أنها تنم عن العنصرية وكراهية الإسلام. وأكدت أن السياسات المناهضة للهجرة واللجوء تنتهك العديد من اتفاقيات حقوق الإنسان الدولية والقانون الدولي الإنساني، وبالتالي ينبغي تجنبها حفاظاً على مصداقية الإجراءات والآليات الدولية لحقوق الإنسان. وشددت على وجوب التصدي لأوجه التفاوت الاقتصادي من أجل التعامل مع مكافحة الإرهاب دون زيادة كراهية الأجانب والتمييز. واختتمت بقولها إن قيام المقرر الخاص بزيارة المغرب سيكون موضع ترحيب.

١٣ - **السيدة ماتلهاكو** (جنوب أفريقيا): قالت إن بلدها، في ضوء زيادة المظاهر المعاصرة للتمييز العنصري الناشئة عن ممارسات الدول في مجال مكافحة الإرهاب وظهور خطاب الكراهية والعنصرية، يحذر من ربط أي عرق بالإرهاب. ولا يزال من الضرورات الحتمية أن تتخذ جميع الدول الأعضاء تدابير ملائمة وإجراءات واضحة لمكافحة التمييز العنصري وتجريمه باعتماد تشريعات وطنية قوية وإدانة هذه الأعمال بشكل قاطع. وقالت إن وفدها يود الإعراب عن قلقه إزاء عدم تنفيذ المقرر الخاص أحكام قرارات الجمعية العامة المتعاقبة التي تقضي بإعداد تقرير يتناول دراسة النماذج الوطنية لآليات قياس المساواة بين الأعراق والقيمة التي تضيفها في مجال القضاء على التمييز العنصري، وبالإبلاغ عن التحديات والنجاحات وأفضل الممارسات في هذا الصدد. وأعربت عن أمل وفدها في أن يولي المقرر الخاص المقبل لهذه المهمة الأولوية التي تستحقها.

١٤ - **السيدة غريغوريان** (أرمينيا): قالت إن أخطر شكل من أشكال نشر الكراهية وزراعة العنصرية والكراهية العنصرية تجاه الأمم الأخرى هو إضفاء الطابع المؤسسي على العنصرية من خلال التشجيع العلني على اضطهاد سائر المجموعات العرقية أو الدينية، أو الأمم أو الأعراق، أو ممثليهم المحددين. وأضافت أن حكومة بلدها تدين التمييز بجميع أشكاله ومظاهره، وتدعو بقوة إلى حماية حقوق الجماعات العرقية والوطنية والدينية في المحافل الدولية.

١٥ - **السيد روتيري** (المقرر الخاص المعني بالأشكال المعاصرة للعنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب): قال إن أحد التحديات التي تكتنف مكافحة العنصرية في سياق مكافحة الإرهاب هو أن العديد من أوجه التحامل تغذيها الصورة المعروضة في وسائط الإعلام والخطاب العام لجماعات معينة بوصفها جماعات خطيرة، مما ييسر انتهاك حقوقها وتهميشها، ويجعل من الصعب عليها الاندماج في المجتمعات التي تعيش فيها. وثمة تحد آخر يتمثل في ضمان عدم اختزال صورة الأفراد والمجتمعات المحلية في مجرد هوية دينية أو عرقية واحدة.

١٦ - وفيما يتعلق بتدابير مكافحة الإرهاب، قال إنه على الرغم من وجود العديد من الممارسات الجيدة، ولا سيما على مستوى البلديات، فإن تلك الممارسات لا تسجل ولا توجد فرص لإيصالها إلى المستوى الوطني أو تقاسمها خارج الحدود. ورأى لذلك أن من المهم أن تكون هناك آلية لتقاسم الممارسات الجيدة. وأردف قائلا إن تدابير مكافحة الإرهاب ينبغي أن تكون شاملة، وأن تضم تدابير تشريعية وتعليمية ومحلية؛ فليس هناك أداة تجمع وحدها كل أسباب الفعالية.

١٧ - وأضاف أنه ينبغي مواصلة دراسة البعد الجنساني للتمييز، مشيرا إلى أنه لم يمكن في إطار ولايته إجراء دراسة رئيسية في هذا المجال. وأكد على أهمية فهم الكيفية المعقدة التي تؤثر بها مشكلة التمييز في مختلف الأنواع الجنسانية.

١٨ - وبخصوص الطريقة المثلى لتصميم سياسات إدماج فعالة، شدد على ضرورة أن لا ينصب التركيز على فئة المهاجرين أو الأقليات فحسب، بل على السكان المضيفين من الأغلبية أيضا. ولكي يكون الاندماج فعالا، أضاف أنه يلزم تحسين فهم أفراد الأغلبية لمجموعات الأقليات أو المهاجرين. ويجب أن تتاح لمجموعات المهاجرين فرص المشاركة الكاملة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية للمجتمعات التي يعيشون فيها. وأوضح أنه لا يكفي وضع تشريعات تحظر التمييز؛ فإذا لم يشارك الأفراد في الحياة الاقتصادية، سوف يستبعدون تلقائيا من التمتع بالحقوق السياسية وحقوق الإنسان.

١٩ - وأعرب عن الأسف لأنه لم يتابع قط أمر التوصية الداعية إلى إعداد أداة لقياس التقدم الوطني المحرز. فولايته، شأنها في ذلك شأن معظم آليات الأمم المتحدة المتخصصة، لا تملك لسوء الحظ الموارد اللازمة لمتابعة معظم القرارات.

٢٠ - **السيد موشيافانهو** (رئيس - مقرر اللجنة المخصصة المعنية بوضع معايير تكميلية)، قدم تقريرا مرحليا عن أعمال اللجنة المخصصة التابعة لمجلس حقوق الإنسان المعنية بوضع معايير تكميلية

للاتفاقية الدولية للقضاء على التمييز العنصري بكافة أشكاله، فقال إنه يرى أن الغرض من اللجنة المخصصة ليس مجرد الاتفاق على معايير جديدة بل وضع سبل لتعزيز الحماية من ويلات العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب. وأضاف أن اللجنة المخصصة قد أنشئت بموجب الفقرة ١٩٩ من إعلان وبرنامج عمل ديربان، الذي أوصى بإعداد معايير تكميلية لتعزيز وتحديث الصكوك الدولية لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب. غير أن اللجنة المخصصة قد واجهت تحدياتٍ في الوفاء بتلك الولاية. فآراء أعضائها تتباين بشأن ما إذا كانت هناك ثغرات إجرائية في الإطار الدولي لقانون حقوق الإنسان، وما إذا كان ينبغي للاستجابة الدولية لأي ثغرات من هذا القبيل أن تتخذ شكل معيار تكميلي جديد. وذكر أنه رغم مناقشة اللجنة المخصصة لتلك الثغرات في كل دورة، وموافقتها على بعض التوصيات المبدئية، لم تكن هناك إرادة سياسية كافية للوفاء الكامل بالولاية التي أنشئت في عام ٢٠٠٧.

٢١ - وتابع قائلا إن الرئيس-المقرر قدم في الدورة التاسعة للجنة المخصصة، المعقودة في نيسان/أبريل ٢٠١٧، نصا يتضمن قائمة بالمواضيع التي نوقشت. وأفاد بأن النص يركز على أربعة مجالات مواضيعية، وهي: كراهية الأجانب، والآليات الوطنية، والثغرات الإجرائية في الاتفاقية، والعنصرية في مجال الرياضة، ويحدد نقاط الاتفاق المحتملة فيما يتعلق بوضع معايير تكميلية. وأضاف أنه قدم أيضا توصياتٍ استنادا إلى مناقشات الدورات السابقة. وأعرب عن أمله في أن يوفر ذلك النص أساسا مفيدا للدورات المقبلة، على الرغم من أنه لم يُناقش بصورة مستفيضة في الدورة التاسعة. وأعلن أن اللجنة المخصصة ستشرع، في الدورة العاشرة، المقرر أن تبدأ في نيسان/أبريل ٢٠١٨، في إجراء مفاوضات بشأن مشروع بروتوكول إضافي للاتفاقية يجرم الأعمال ذات الطابع العنصري أو التي تتسم بكراهية الأجانب.

٢٢ - واستدرك قائلا إنه في حين أن التجريم سيكون ردا هاما على الأعمال ذات الطابع العنصري أو التي تتسم بكراهية الأجانب، فإنه ينبغي أيضا اتباع نهج أخرى لمعالجة السمات المستعصية والمتعددة الطبقات للتمييز العنصري وكراهية الأجانب. واختتم كلامه بالتشديد على أن اللجنة المخصصة ينبغي، تحقيقا لهذه الغاية، أن تواصل مناقشة الثغرات الإجرائية والآليات الوطنية وزيادة الوعي.

٢٣ - *تولى رئاسة الجلسة السيد إدريس (إريتريا)، نائب الرئيس.*

٢٤ - **السيدة واكر** (المراقبة عن الاتحاد الأوروبي): قالت إن هناك إطارا تشريعيا قويا في بلدان الاتحاد الأوروبي للتصدي للعنصرية وكراهية الأجانب. وفي عام ٢٠٠٨، اعتمد مجلس الاتحاد الأوروبي قرارا إطاريا يلزم الدول الأعضاء بتجريم أشكال معينة من العنصرية وكره الأجانب، وتوفر الاتفاقية، التي انضم إليها جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، الأساس لجميع الجهود الرامية إلى منع العنصرية ومكافحتها واستئصالها. وأكدت وجوب أن ينصب التركيز على التنفيذ الكامل للاتفاقية. فلا يوجد دليل على وجود ثغرات في الاتفاقية أو على أنها لا تعالج الأشكال المعاصرة للعنصرية. ولذلك لا يمكن للاتحاد الأوروبي أن يؤيد البدء في مفاوضات بشأن وضع بروتوكول إضافي للاتفاقية يجرم الأفعال العنصرية وكراهية الأجانب. وقالت إن المناقشات جارية داخل اللجنة المخصصة بشأن الحاجة إلى معايير تكميلية ممكنة، كما يمكن مواصلة استكشاف خيارات أخرى، مثل الصكوك غير الملزمة قانونا، على أساس توافقي.

٢٥ - **السيدة عبد الله** (العراق): قالت إن الوضع الذي يواجهه المهاجرون يبعث على القلق، خاصة في أوقات الأزمة الاقتصادية، حيث يتعرضون للإقصاء الاجتماعي والعقبات التي تحول دون ممارسة حقوقهم. وكثير منهم ضحايا لكره الأجانب، وهي مشكلة كثيرا ما تتزايد حدتها بسبب اعتماد تدابير التقشف وتشديد قوانين الهجرة.

٢٦ - وأضافت أن الاضطرابات الاجتماعية، وتآكل سيطرة الدولة، وازدياد العنف عوامل تزيد من صعوبة حماية الأقليات من التحريض على الكراهية والتعصب الديني. ورأت أنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يجد وسائل فورية وطويلة الأمد لضمان بيئة مستقرة وآمنة. إذ من شأن عوامل التمييز العنصري والحرمان وانخفاض فرص الوصول إلى العدالة الاجتماعية على الصعيد الإقليمي أن تؤثر على السلام والأمن الدوليين.

٢٧ - وأكدت التزام حكومة العراق الكامل بالمواثيق الدولية لحقوق الإنسان، مشيرة إلى أنها ستواصل العمل على منع وقوع تمييز بين مواطنيها، عن طريق زيادة الوعي بالإرهاب في المناطق التي وقعت تحت سيطرة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام. وستكفل إنصاف ذوي ضحايا الإرهاب. وأضافت أن الحكومة تعمل أيضا على إعادة الدمج الاجتماعي للعراقيين من المناطق المحررة.

٢٨ - **السيدة مخوانازي** (جنوب أفريقيا): قالت إن المجتمع الدولي ملزم بموجب القانون الدولي باتخاذ تدابير ملموسة لتعزيز التسامح واحترام التنوع. وأفادت بأن جنوب أفريقيا تؤكد من جديد

أهمية تنفيذ إعلان وبرنامج عمل ديربان، حيث أنه يمثل الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة الوحيدة التي تنص على تدابير وسبل انتصاف ملموسة للقضاء على التمييز العنصري.

٢٩ - واسترسلت تقول إن الدول الأعضاء جميعا يتعين عليها اتخاذ إجراءات واضحة لتجريم التمييز العنصري والتحريض على الكراهية والعنف. وأعربت عن تأييد جنوب أفريقيا لوضع معايير تكميلية للاتفاقية تسد الثغرات الموضوعية والإجرائية في القانون الدولي. وذكرت أن وفد بلدها يرحب في هذا الصدد بالقرار الذي اتخذه مجلس حقوق الإنسان مؤخرا ببدء مفاوضات بشأن هذه المعايير التكميلية في عام ٢٠١٨.

٣٠ - **السيد شيكيشي** (زمبابوي): قال إنه يجب أن يتخذ المجتمع العالمي إجراءات عملية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري وفقا للصكوك الدولية القائمة، ولا سيما إعلان وبرنامج عمل ديربان. وأضاف أن اللجنة المخصصة ما فتئت تجتمع منذ عشر سنوات دون إحراز تقدم ملموس، ومن ثم فإن وفد بلده يحث الدول الأعضاء على أن تكون أكثر مرونة وسلاسة.

٣١ - **السيد موشيافانو** (رئيس - مقرر اللجنة المخصصة المعنية بوضع معايير تكميلية): قال إن المساهمات القيمة التي تقدمها الوفود ستثري عمل اللجنة المخصصة.

٣٢ - **السيد معن** (العراق): قال إن حكومة بلده لم توفر أي جهد لتحرير أراضيها ومواطنيها من قبضة الجماعات الإرهابية والمتطرفة، ودعا المجتمع الدولي إلى تقديم دعم كامل إلى جهود إعادة البناء. وأضاف أن العراق قد اعتمد دستورا دائما في عام ٢٠٠٥ بعد انتقاله من الديكتاتورية إلى الديمقراطية، إلا أن أعداء الديمقراطية والحرية قد عملوا جاهدين لإفشال هذه التجربة بتقديم الدعم للإرهابيين. وأوضح أنه يلزم وضع استراتيجيات وطنية وإقليمية وعالمية لمكافحة ظاهرة المقاتلين الأجانب، وأن هناك حاجة إلى نهج وقائي للتصدي لأعمال التحريض على الإرهاب وتجنيد الارهابيين وتدريبهم. وشدد على ضرورة تنفيذ قرارات الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، ولا سيما قرار مجلس الأمن ٢١٧٠ (٢٠١٤).

٣٣ - **السيد مونتيرو** (البرازيل): قال إن وفد بلده يرحب بالتركيز على النساء والفتيات المنحدرات من أصل أفريقي في تقرير الأمين العام عن برنامج أنشطة تنفيذ العقد الدولي للمنحدرين من أصل أفريقي. وأضاف أن البرازيل قد أحرزت تقدما كبيرا في القضاء على أوجه التفاوت العنصري والتمييز الجنساني. فقد تضاعف تقريبا دخل البرازيليات المنحدرات من أصل أفريقي في الفترة من عام ١٩٩٥ إلى عام ٢٠١٥، بينما زاد دخل الرجال البيض بنسبة ١١ في المائة فقط، مما أدى إلى انخفاض عدم المساواة. وانخفضت النسبة المئوية لمن لا دخل لهن من هؤلاء البرازيليات، وزاد عدد البرازيليين من أصل أفريقي الحاصلين على شهادة جامعية.

٣٤ - وأوضح أن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ تتيح فرصةً للنهوض بحقوق الإنسان والتنمية المستدامة لصالح المنحدرين من أصل أفريقي، ولكن هذا الطموح لا يمكن تحقيقه دون معالجة المساوئ التاريخية التي أثرت على هؤلاء السكان. وذكر أن الحكومة ترى أن طبيعة التمييز الذي يواجهه المنحدرون من أصل أفريقي في جميع أنحاء العالم، ولا سيما التمييز الناشئ عن تركة الاستعمار والاستعباد، تتطلب إجراءات وسياسات محددة من جانب المجتمع الدولي. وترى أن المفاوضات المتعلقة بإعلان حقوق السكان المنحدرين من أصل أفريقي ستكون خطوة أولى نحو معالجة تلك الديون التاريخية.

٣٥ - وأعرب عن قلق الوفد البرازيلي إزاء ظهور خطاب التفوق العنصري. واختتم بقوله إن عودة نبرة العنصرية وكراهية الأجانب في الخطاب السياسي السائد أمرٌ يدعو إلى القلق، وطالب باستجابة فورية من جانب المجتمع الدولي.

٣٦ - **السيدة أماديو** (الولايات المتحدة الأمريكية): قالت إن الجميع عليه الوقوف في وجه التمييز أيا كان نوعه وعدم السكوت عليه وإدانته. ورأت أنه على الرغم من أن مكافحة العنصرية تمثل تحديا بالنسبة لكل بلد، بما في ذلك الولايات المتحدة، فلا بد من الاعتراف بأن إنهاء العنصرية لا يتحقق بالإجراءات الحكومية وحدها. فكل مواطن في مجتمع حر عليه أن يختار نبذ الكراهية أو نبذ التسامح إزاءها. وذكرت أن الولايات المتحدة أنشأت آليات قانونية صارمة لحماية الحريات الفردية والحماية من التمييز والعنف. وأشارت إلى أن نظام المدارس العامة يعلم الأطفال أهمية الاحترام والحقوق المدنية والحريات الأساسية، وأن الثقافة الأمريكية تحتفي بالتنوع.

٣٧ - **السيدة خلفندي** (جمهورية إيران الإسلامية): قالت إن من المؤسف أن يشهد العالم انتشار التعصب والتطرف وأشكال جديدة من العنصرية. وأعربت عن قلق الحكومة الإيرانية إزاء الاعتداءات على اللاجئين وطالبي اللجوء بدافع كراهية الأجانب وإزاء العبارات العنصرية التي يستخدمها بعض السياسيين في وسائط الإعلام.

ومضت تقول إن بعض البلدان الغربية شهدت تزايدا في مستويات كراهية الإسلام وانتشرت فيها الأحزاب السياسية التي تروّج لبرامج معادية للمسلمين والأقليات. وأشارت إلى أنه ينبغي عدم الاستهانة بالعلاقة القائمة بين التهميش والإقصاء الاجتماعي والحرمان والكراهية العنصرية من جهة، والفظائع الجماعية من جهة أخرى.

٣٨ - وأنهت كلامها قائلة إن حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير وإقامة دولة مستقلة قد تعرض للقمع على يد الاحتلال الإسرائيلي طوال سبعة عقود. وعلى الرغم من الجهود الدولية المبذولة لإنهاء الحالة الكارثية في الأرض الفلسطينية المحتلة، فإن النظام الإسرائيلي واصل انتهاك حقوق الإنسان بإفلات تام من العقاب. ويتجلى التحامل العنصري المقيت في كل جانب من جوانب الحياة الإسرائيلية، والتمييز الممارَس بين السكان اليهود وغير اليهود يذكّر بنظام الفصل العنصري.

٣٩ - **السيدة رشيد** (المراقِبة عن دولة فلسطين): قالت إن حق الشعوب في تقرير المصير هو أحد المبادئ الأساسية للقانون الدولي المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة والعهدين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان، وهو حق لا تزال تُحرَم منه بلا رحمة أجيال من الفلسطينيين الذين يعيشون في دولة فلسطين المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، في ظل أطول احتلال في التاريخ الحديث. فالاحتلال الإسرائيلي المستمر منذ خمسين عاما هو احتلال غير قانوني، مثله مثل الانتهاكات المرتكَبة يوميا ضد أبناء الشعب الفلسطيني، مما يحرمهم من حقوق الإنسان الواجبة لهم ومن حرياتهم الأساسية وكرامتهم الإنسانية وأمنهم.

٤٠ - وأضافت تقول إن سكان قطاع غزة جميعا يعيشون في سجن فعلي، محرومين من إمكانية الحصول على أسباب المعيشة واللوازم الأساسية، بما في ذلك الأدوية الحيوية، ومن المياه النظيفة والطاقة، وأُجبروا على العيش وسط أنقاض الحرب على مدى عقد من الزمن. وذكرت أن السلطة القائمة بالاحتلال واصلت في عام ٢٠١٧ تطبيق سياساتها غير القانونية المتمثلة في فرض حقائق جديدة على أرض الواقع بتشييد مستوطنات، وطرق التفافية للإسرائيليين وحدهم، وبناء جدار الفصل، ومصادرة الأراضي، ونقل المستوطنين الإسرائيليين.

٤١ - واختتمت كلمتها قائلة إن البيانات الاستفزازية التي يُدلي بها المسؤولون الإسرائيليون المنتخبون تدعو إلى استمرار التوسع الاستيطاني وضم الأراضي في تحدٍّ للإجماع الدولي وللقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الجنائي الدولي، فتمثل بذلك اعترافا بالأثر المدمر للاستيطان في إمكانية تحقيق حل الدولتين على أساس حدود عام ١٩٦٧. وأعربت عن مناشدة دولة فلسطين مرة أخرى للمجتمع الدولي أن يتجاوز حدود الإدانة ويتخذ الإجراءات اللازمة لإنهاء ما تقوم به إسرائيل من انتهاكات واحتلال.

٤٢ - **السيد كوديكونيل** (الهند): قال إن ازدياد التنقل البشري وتفاوت الأثر الاقتصادي الناجم عن العولمة، إضافة إلى النزاعات المسلحة الحادة في بعض المناطق، أسباب أدت إلى نزوح اللاجئين، وكل هذه الأمور عوامل تسهم في تنامي المخاوف وانعدام الأمن، وهو ما دفع إلى تزايد النزعة القومية ومشاعر كراهية الأجانب الموجهة ضد الجماعات العرقية المختلفة. وأضاف أن من المهم التصدي لنشر الدعاية العنصرية الكاذبة عبر وسائل التواصل الاجتماعي.

٤٣ - وأردف قائلا إن الهند طالما استمدت قوتها من تنوع أعراقها وديناتها ولغاتها وثقافاتها، إدراكا منها لأهمية المساواة في المعاملة وعدم التمييز في تحقيق السلام والازدهار الدائمين. وأشار إلى أن الشعب الهندي، بعد أن كان لقرون ضحية للعنصرية والهيمنة الاستعمارية، قاد نضالا باسلا غير عنيف من أجل حريته. وأفاد بأن الدستور والتشريع يكرسان مبدأ المساواة وعدم التمييز على أساس العرق.

٤٤ - وأنهى كلامه قائلا إن الهند، بوصفها مستعمرة سابقة، كانت دائما في طليعة من يدعون في الأمم المتحدة إلى منح الأمم المقهورة حق تقرير المصير وإنهاء الاستعمار والاحتلال الأجنبي. واستدرك قائلا إن تقرير المصير بمعنى السيادة الوطنية يُخلَط عمدا في بعض الأحيان مع حالات غير استعمارية، مما يشجع أعمال زعزعة الاستقرار المضللة التي يمكن أن تقوض المجتمعات التعددية والمتنوعة والدول الديمقراطية.

٤٥ - **السيد سيغوردسون** (آيسلندا): قال إن العنصرية وكراهية الأجانب تؤثران سلبيا في الناس في جميع أنحاء العالم وتتطلبان التزاما على الصعد الوطني والإقليمي والعالمي. وأكد على أهمية العمل لتحقيق الالتزام العالمي بالاتفاقية الدولية للقضاء على التمييز العنصري بكافة أشكاله والتنفيذ الكامل لها. وقال إن آيسلندا تحث جميع الدول التي ليست بعد طرفا في هذه الاتفاقية على الانضمام إليها.

٤٦ - وأضاف أن وفد بلده يرحب بالتركيز على التحديات المستمرة المتعلقة بحقوق الإنسان والديمقراطية التي تطرحها الحركات السياسية المتطرفة، التي يشكل تأثيرها المتصاعد في العديد من البلدان مبعثا للقلق. وقال إن تزايد استخدام الإنترنت ووسائل التواصل

الاجتماعي في تشجيع الخطابات العنصرية ونشرها هو أمر غير مقبول. وأشار إلى أن الجماعات نفسها التي تهاجم الأقليات العرقية والإثنية تهاجم أيضا الأشخاص على أساس الميل الجنسي أو الهوية الجنسانية.

٤٧ - واختتم مداخلته قائلا إن ثمة حاجة إلى مزيد من اليقظة الجماعية تجاه كل الأعمال التي يضطلع بها لنشر الأفكار القائمة على التفوق العنصري أو الكراهية العنصرية، ومن الإدانة الجماعية لتلك الأعمال، وفي الوقت ذاته حماية حرية الكلام وتعزيز الاحترام وعدم التمييز والتنوع والديمقراطية.

٤٨ - **السيدة الدليم** (المملكة العربية السعودية): أعربت عن ترحيب وفد بلدها بتقرير الأمين العام عن حق الشعوب في تقرير المصير (A/72/317)، وعن اتفاقه مع الرأي القائل بأن الأشخاص الذين يعيشون في أقاليم غير متمتعة بالحكم الذاتي ينبغي أن يتمتعوا بحق التصرف في مواردهم الطبيعية. واستدركت قائلة إن فرع التقرير المتعلق بحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير لا يركز تركيزا كافيا على إيجاد حل للصراع. وأضافت أن القضية الفلسطينية هي عنصر رئيسي في السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية، وقالت، في هذا الصدد، إن حكومة المملكة تؤكد مجددا أن مبادرة السلام العربية التي طرحتها تقدم حلا شاملا وتسوية دائمة للصراع العربي الإسرائيلي بانسحاب إسرائيل من الأراضي العربية المحتلة، وقيام دولة فلسطينية، والتوصل إلى حل عادل لمشكلة اللاجئين وفقا لقرار الجمعية العامة ١٩٤ (د-٣). وتابعت بقولها إن المملكة العربية السعودية تذكر أيضا بقرار منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة الذي يؤكد أن المسجد الأقصى هو ''تراث إسلامي''. وأضافت أن جميع التدابير التشريعية والإدارية التي تتخذها إسرائيل لمحاولة تغيير طابع مدينة القدس ووضعها القانوني إنما هي تدابير وإجراءات باطلة.

٤٩ - وأنهت كلامها قائلة، فيما يتعلق بتقرير الفريق العامل المعني بمسألة استخدام المرتزقة كوسيلة لانتهاك حقوق الإنسان وإعاقة ممارسة حق الشعوب في تقرير المصير (A/72/286)، إن المملكة العربية السعودية تتوخى أقصى درجات اليقظة إزاء الخطر الذي تشكله أنشطة المرتزقة. وأكدت أن حزم المملكة العربية السعودية وعزمها سيبقيان في أعلى درجاتهما للتصدي لهذه الأخطار وإحباط أي محاولات يسعى لها المرتزقة بهدف التخريب أو القيام بالدسائس الخبيثة.

٥٠ - **السيدة كيبياني** (جورجيا): قالت إن بلدها اعتمد تدابير، تشمل استراتيجية وخطة عمل وطنيتين لحقوق الإنسان، من أجل ضمان المساواة في الحقوق لجميع أفراد المجتمع بغض النظر عن الجنس أو الأصل العرقي أو الإثني أو الدين أو المعتقد أو الإعاقة أو السن أو الميل الجنسي أو الهوية الجنسانية. وأفادت باعتماد قانون في عام ٢٠١٥ يرمي إلى القضاء على جميع أشكال التمييز وضمان المساواة في الحقوق للأقليات الإثنية، إلى جانب استراتيجية حكومية لتحقيق المساواة والتكامل على الصعيد المدني وخطة عمل للفترة ٢٠١٥-٢٠٢٠، وذلك لوضع حقوق الإنسان في صميم السياسات الوطنية.

٥١ - وأعربت عن قلق جورجيا البالغ إزاء استمرار الانتهاكات المقترفة بدافع عرقي ضد الجورجيين المقيمين في المناطق الواقعة تحت الاحتلال الروسي في أبخازيا وتسخينفالي/أوسيتيا الجنوبية لحرمانهم من إمكانية الوصول إلى الممتلكات والمواقع الدينية ومن فرص الحصول على التعليم والرعاية الصحية، إلى جانب منع استخدام اللغة الجورجية كلغة تعليم في المدارس في تلك المناطق. وأضافت قائلة إنه في عام ٢٠١٧، كثفت قوات الاحتلال الروسية ممارسات التمييز العرقي ضد الجورجيين في تلك المناطق، مما أجبر سكان غالي على التسجيل كأجانب واعتماد أسماء أبخازية كي يتسنى لهم التمتع بحقوق الإنسان الأساسية. واختتمت كلمتها قائلة إن من المثير للجزع أن يجري بصفة متكررة حرمان مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، والمقررين الخاصين، وسائر هيئات حقوق الإنسان من إمكانية الدخول لأغراض الرصد.

٥٢ - **السيدة أوزجيري** (تركيا): قالت إنه لا غنى عن تصديق جميع الدول الأطراف على الاتفاقية الدولية للقضاء على التمييز العنصري بكافة أشكاله وتنفيذها على نحو فعال من أجل القضاء على العنصرية وكراهية الأجانب. وأضافت أن الجهود الوطنية ينبغي أن تسترشد بالتشريع، لكن من الضروري أيضا توافر أدوات سياساتية محددة الأهداف وميزانية معقولة وسبل رصد فعالة. وقالت إن المجتمع الدولي يواجه حاجة ملحة بشكل متزايد إلى التصدي لأشكال جديدة من العنصرية، مثل النزعة القومية المعادية للأجانب، ومعاداة السامية، وكراهية الإسلام.

٥٣ - وأردفت قائلة إن المهاجرين وغيرهم من الفئات الضعيفة لا يزالون عرضة، بصورة مثيرة للجزع، لانعدام المساواة والتحامل والتنميط والوصم والتعصب والاعتداءات، الأمر الذي يترتب عليه

أثر ضار في الشعور بالأمن لدى الجاليات المسلمة والجاليات المهاجرة. وأشارت إلى أن الحوادث المتعلقة بالعنصرية الجديدة وكراهية الأجانب وكراهية الإسلام التي يجري الإبلاغ عنها لا تزال أقل كثيرا من الحوادث التي تقع بالفعل أو لا تزال البلاغات المتعلقة بها مضللة، مما يقوض دقة تحديد الاتجاهات على الصعيد العالمي ويعوق الجهود المبذولة للتصدي للأسباب الجذرية لهذه الظواهر. وشددت على أهمية تحسين رصد جرائم الكراهية والإبلاغ عنها وجمع البيانات المصنفة من أجل تسليط مزيد من الضوء على مظاهر العداء.

٥٤ - وتابعت بقولها إنه يلزم اتخاذ تدابير قانونية وإدارية وتعليمية شاملة للقضاء على التنميط والأحكام المسبقة. وأنهت كلامها قائلة إنه في حين تفضي الزيارات القطرية للآليات الدولية إلى دراسة الاتجاهات المتصاعدة على الصعيد المحلي، فإنه ينبغي تناول الاتجاهات المعاصرة فيما يتعلق بالعنصرية والتعصب والتمييز بصورة علنية في جميع المحافل ذات الصلة، وإقامة تعاون فعال بين الآليات المعنية لتفادي الازدواجية.

٥٥ - **السيدة سكر** (الأردن): قالت إن الحق في تقرير المصير هو دعامة أساسية ومبدأ رئيسي لحقوق الإنسان لا يمكن بدونه التمتع بالحقوق الأخرى. وشددت على أن القضية الفلسطينية تحمل أهمية حاسمة بالنسبة للشرق الأوسط والأردن وتستلزم حلا دائما. فبلدها يؤمن إيماناً راسخاً بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، وهو أمر أساسي لتحقيق الاستقرار السياسي في المنطقة.

٥٦ - وأضافت قائلة إن وفد بلدها يشدد على ضرورة أن تجرى من جديد بين فلسطين وإسرائيل مفاوضات محددة الهدف وفعالة تستهدف إعمال حل الدولتين. ونفت إمكانية القبول أساسا بوجود إسرائيل في المنطقة والعالم الإسلامي العربي دون تعاون الشعب الفلسطيني. وأكدت على وجوب إنشاء دولة فلسطينية مستقلة داخل حدود عام ١٩٦٧ تكون عاصمتها القدس الشرقية. وقالت إنه لا ذريعة تبرر انتهاك حقوق الفلسطينيين. فمنحهم الحق في تقرير المصير كفيل بالمساعدة على تهيئة السلام والاستقرار في المجتمع الدولي.

٥٧ - وتابعت قائلة إن الأردن يدعو إسرائيل إلى وقف الإجراءات الانفرادية التي تعرقل بها المفاوضات بشأن المسائل الأساسية، بما في ذلك أنشطتها الاستيطانية، وجدار الفصل، وهدم المنازل، ومصادرة الأراضي، وغير ذلك من أفعال تنتهك الحقوق الأساسية والدولية. وأعربت عن رفض بلدها لجميع التدابير الإسرائيلية الرامية إلى تغيير الطابع الديموغرافي والتاريخي للقدس وتدنيس الأماكن المقدسة المسيحية والإسلامية. وأكدت أن الأردن مازال مسؤولا عن الأماكن المقدسة في القدس الشرقية، ولا سيما المسجد الأقصى.

٥٨ - **السيد منير** (باكستان): قال إن الحق في تقرير المصير يجب أن يُمارس بحرية دون قسر أو قمع، ويجب ألا يسقط بمرور الزمن، ولا أن يُشوش عليه بالخلط عمداً بينه وبين الإرهاب. ففي كشمير التي تحتلها الهند، يتعرض الشعب للهيمنة الوحشية الأجنبية منذ أكثر من ٧٠ سنة على الرغم من اعتماد قراري مجلس الأمن ٩١ (١٩٥١) و ١٢٢ (١٩٥٧) اللذين صدرا بشأن جامو وكشمير وتناولا تعبير الشعب عن إرادته في استفتاء حر ونزيه.

٥٩ - وأضاف قائلا إن شعب جامو وكشمير لا يزال يتعرض للقمع ولانتهاكات حقوق الإنسان على أوسع نطاق بتوثيق مستمر من العديد من منظمات حقوق الإنسان المستقلة. وذكر أن وفد بلده يؤكد مجدداً على أن النزاع في جامو سيبقى على جدول أعمال الأمم المتحدة إلى حين إيجاد حل ديمقراطي له.

٦٠ - وختم قائلا إن باكستان تشعر بالقلق إزاء تصاعد العنصرية وكره الأجانب، وهو ما ترفضه بشدة. فالتمييز الديني يمكن أن يؤدي إلى اشتباكات بين الحضارات، مما يحمل تهديدا خطيرا للسلم والأمن العالميين. ويلزم اتخاذ موقف موحد ضد من يحرضون على العنف اعتماداً على تنميط المعتقدات الدينية والتشهير بها وعلى خطاب الكراهية.

٦١ - **السيدة بريتشارد** (كندا): قالت إن العنصرية ترفض الحقيقة التي يؤكدها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ومفادها أن جميع البشر أعضاء في الأسرة نفسها ومتساوون في الكرامة والحقوق. وأشارت إلى أن ضحايا العنصرية كثيراً ما يواجهون عقبات في السكن والتعليم والعمل والخدمات الاجتماعية والأبعاد الأخرى، ويعانون من الاستبعاد الاقتصادي والنتائج الصحية والتعليمية السلبية، مما يكون له في كثير من الأحيان آثار ممتدة بين الأجيال.

٦٢ - وأضافت قائلة إن كندا قد نشأت من الاستعمار الأوروبي لأقاليم الشعوب الأصلية، ويتكون شعبها اليوم من مهاجرين من جميع البلدان. وذكرت أن رئيس الوزراء قد أبلغ الجمعية العامة مؤخرا بالجهود الرامية إلى تصحيح الأخطاء التاريخية تجاه أبناء الشعوب الأصلية وهُم، على غرار الكنديين المنحدرين من أصل أفريقي، ممثَّلون تمثيلاً زائداً في نظام السجون وتمثيلاً ناقصاً في المناصب القيادية

العامة. وأفادت بوجود لجنة برلمانية تعقد حاليا جلسات علنية بشأن العنصرية النظامية والتمييز الديني في البلد.

٦٣ - وتابعت قائلة إن التدابير التصحيحية الهيكلية تشمل الأخذ بأطر قانونية للتصدي للتمييز العنصري وإجراء الاستعراضات المؤسسية، لكن يجب أيضا اقتلاع العنصرية من القلوب والعقول. وأوضحت أن القادة في إمكانهم استخدام لهجة تحمل الاحترام للآخرين، كما يمكن للدول أن تدعم أصحاب المصلحة الذين يشجعون الإدماج. وقالت إن كندا تعتنق مُثلا عليا إيجابية يتسع المجتمع في إطارها للجميع وتُحترم على إساسها الاختلافات ويُحتفى بها. فالتزامها بالإدماج يشكل الأساس الذي تقوم عليه نُظم الهجرة واللجوء التي تتبعها، وسياسات حقوق الإنسان والتعددية الثقافية التي تأخذ بها، والطريق الذي تسلكه نحو المصالحة الوطنية.

٦٤ - **السيدة مخوانازي** (جنوب أفريقيا): قالت إن حق تقرير المصير حق عالمي وغير قابل للتصرف، وهو شرط أساسي للتمتع بجميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية. وذكرت أن الحكومة تولي أهميةً كبيرة لإنهاء الاستعمار وترى في الاحتلال الأجنبي والعسكري والعدوان والهيمنة انتهاكاتٍ خطيرةً لحقوق الإنسان.

٦٥ - وأعربت عن قلق بلدها من ضآلة التقدم المحرز بشأن انتهاكات حق تقرير مصير الشعب الصحراوي على الرغم من القلق البالغ الذي أعربت عنه الجمعية العامة في العديد من قراراتها. وأكدت ثبات جنوب أفريقيا على موقفها تجاه استمرار حرمان الشعب الصحراوي من تقرير مصيره. ورأت أن التقارير المقدمة ترددت فيها أيضا أصداء النداء بحق الفلسطينيين في تقرير المصير وإقامة الدولة. فالاحتلال المستمر غير المشروع للأراضي الفلسطينية يشبه القمع الوحشي الذي كان قائما في ظل نظام الفصل العنصري ويشكل انتهاكا صارخا للحق العالمي في تقرير المصير.

٦٦ - وأعربت عن تقدير وفد بلدها لاستفاضة النظر في تقرير الأمين العام في هاتين الحالتين، وعن موافقته على ضرورة أن ينظر مجلس حقوق الإنسان وآليات الهيئات المنشأة بموجب المعاهدات في الحق في تقرير المصير بموجب قانون المعاهدات. وفي الختام، أعربت عن ترحيب جنوب أفريقيا بإعادة التأكيد على أهلية المقاضاة من خلال عمل اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

٦٧ - **السيد راي** (بابوا غينيا الجديدة): قال إن تقرير الأمين العام بشأن الحق في تقرير المصير يذكّر مجدداً بمهانة الاستعمار والأعمال غير المنجزة لإنهاء الاستعمار. وذكر أنه مع قُرب انقضاء العقد الدولي الثالث للقضاء على الاستعمار في عام ٢٠٢٠، يقع على عاتق الأمم المتحدة الحفاظ على الكرامة المتأصلة والأساسية، والحقوق المتساوية وغير القابلة للتصرف لشعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، ومنها سبعة عشر إقليماً لا تزال ترزح تحت نير الاستعمار رغم اعتماد إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة في عام ١٩٦٠.

٦٨ - وأضاف قائلا إنه رغم ضرورة الإشادة بالجهود الرامية إلى تعزيز التقدم الاجتماعي وتحسين مستويات معيشة شعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، فإن الحرية والعدالة والسلام هي حجر الزاوية الذي سيحدث فرقا حقيقيا. فوفد بلده يرحب باستفتاء تقرير المصير في عام ٢٠١٨ في كاليدونيا الجديدة، وبالجهود المشتركة التي يبذلها شعب الإقليم والدولة القائمة بالإدارة والأمم المتحدة في العملية المنصوص عليها بموجب اتفاق نوميا.

٦٩ - وشدد على أهمية تنفيذ الاستنتاجات والتوصيات الرئيسية التي قدمتها بعثة الأمم المتحدة التي زارت كاليدونيا الجديدة في عام ٢٠١٤، ولاسيما تنظيم انتخابات عادلة وشفافة، وحث الدولة القائمة بالإدارة على السماح بزيارة ثانية قبل استفتاء تقرير المصير للتأكد من أن الجميع يحترم النتيجة.

٧٠ - **السيد أونانغا ندجيلا** (غابون): قال إن غابون قد ترجمت إلى أعمال ما جاء في الوثيقة الختامية لمؤتمر ديربان لعام ٢٠٠١ من توصيات مستكملة تسمح للدول الأعضاء بفرض جزاءات على التحريض على التمييز على أساس وطني أو عرقي أو ديني، وهو ما يحظره أيضا الدستور الغابوني. وقد ساعدت أيضا ثقافة الحوار والسلام وقبول الآخرين، التي توجد في صميم سياسات الحكومة، على كبح العنصرية وكراهية الأجانب والتعصب، وهي أمور ينبغي مكافحتها اعتماداً على المؤسسات الإقليمية والوطنية المتخصصة.

٧١ - وأضاف قائلا إن الدراسات التي يجريها المركز الوطني للبحوث العلمية والتكنولوجية تبحث في منع جميع أشكال العنصرية وكره الأجانب ومكافحتها. فغابون بلد مضيف للعديد من المهاجرين وملتمسي اللجوء من أفريقيا وخارجها، وهي طرف في اتفاقية جنيف لعام ١٩٥١ الخاصة بوضع اللاجئين.

٧٢ - وختم يقول إن الحكومة أنشأت في عام ٢٠١٦ وزارة تكافؤ الفرص وأبناء الغابون في الخارج المكلفة باقتراح التشريعات

والأنظمة الرامية إلى تعزيز التدابير الوطنية لمكافحة التمييز، وأنشأت في عام ٢٠١٧ مرصد أوجه عدم المساواة لمكافحة التمييز وعدم المساواة.

٧٣ - **رئيس الأساقفة أوزا** (المراقب عن الكرسي الرسولي): قال إن العنصرية وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب تتعارض مع كرامة كل شخص وحقوقه غير القابلة للتصرف، وتتجلى في معاداة السامية، والمشاعر المعادية للمسلمين، واضطهاد المسيحيين، والتحرش أو العنف بدافع ديني أو عرقي، وتحديات حقوق الإنسان والتحديات الديمقراطية المبنية على التطرف والتحريض الإرهابي على الكراهية، واتخاذ المهاجرين وملتمسي اللجوء واللاجئين أكباش فداء.

٧٤ - وأضاف قائلا إن اعتماد اتفاقية القضاء على التمييز العنصري بكافة أشكاله، وإعلان وبرنامج عمل ديربان قد برهن على تصميم المجتمع الدولي على العمل ضد جميع أشكال التمييز العنصري. وذكر أن الكرسي الرسولي قد وقّع على الاتفاقية في عام ١٩٦٦ وصدق عليها في عام ١٩٦٩، ويعتقد أن العنصرية هي جريمة ضد الكرامة الإنسانية، وتهديد للمجتمعات السلمية والعادلة والشاملة، وعائق أمام التنمية المستدامة في جميع أنحاء العالم.

٧٥ - وتابع قائلا إن العمليات الجارية في إطار التعامل الشامل مع مسألة اللاجئين والاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية فرصة غير مسبوقة للتصدي لما يواجهه المهاجرون واللاجئون وأسرهم من تعصب وتمييز عنصري وكراهية للأجانب، وكذلك لحماية حقوق الإنسان الأساسية الواجبة لهم. وقال إن البابا فرانسيس يذكّر العالم بوجوب عدم النظر إلى المهاجرين واللاجئين كمشكلة تستلزم حلا، ولكن كإخوة وأخوات ينبغي الترحيب بهم واحترامهم وحبهم. وأشار إلى أن التثقيف في مجال حقوق الإنسان يؤدي دوراً رئيسياً في تعزيز التماسك الاجتماعي، والنهوض باحترام كرامة الإنسان وتنمية ثقافة حقوق الإنسان.

٧٦ - **السيد جوشي** (الهند): تكلم ممارسةً لحق الرد فقال إن دور باكستان كبؤرة وملاذ آمن للإرهابيين غني عن التوضيح. فشعب الهند ليس وحده الذي يعاني يوميا من الأعمال الوحشية التي يرتكبها الإرهابيون ومن الأيديولوجيات القادمة من باكستان، وإنما تعاني أيضا من ذلك المنطقة كلها وما دونها. وأكد أنه مهما كانت مطامع باكستان في أراضي الآخرين، فإن إقليم جامو وكشمير جزء لا يتجزأ من الهند، وسوف يظل كذلك.

٧٧ - **السيد ذو القرنين** (باكستان): تكلم ممارسةً لحق الرد، فقال إن من المؤسف أن الهند اختارت مرة أخرى تضليل المجتمع الدولي برسم صورة مشوهة للواقع. فالكذب يظل كذباً مهما تكرر. وأشار إلى أن الهند تحتل جامو وكشمير بالقوة منذ أكثر من ٧٠ عاما وحولت المنطقة إلى أكثر مناطق العالم اتساما بالطابع العسكري. واستدرك قائلا إن شعب كشمير يرفض سيطرة الهند غير المشروعة، ويحتج يومياً ضد الاحتلال، ويواجه بشجاعة طغيان قوات الأمن الهندية وما يتعرض له من قمع على أيديها، ويطالب بحقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير. وأشار إلى أن الشعب قد حصل على وعد بذلك الحق في العديد من قرارات الأمم المتحدة التي توافق عليها حكومتا الهند وباكستان ويدعمها المجتمع الدولي. وذكر أن شعب إقليم جامو وكشمير الذي تحتله الهند لا يزال يتطلع إلى وفاء المجتمع الدولي بما تعهد به فيما يتصل بعقد استفتاء حر ونزيه ومحايد تحت رعاية الأمم المتحدة، من أجل تمكينه من تقرير مستقبله. وأكد أن الهند لا يمكن لها أن تتخلص من مسألة كشمير بمجرد التمني والهروب غير المسؤول من طاولة المفاوضات. فمخططاتها العدوانية والرامية إلى الهيمنة لا يمكن لها أن تستمر؛ ذلك أن السلام والاستقرار الإقليميين ومستقبل الملايين من الأفراد في جنوب آسيا أمور ترتبط بالحل السلمي لمسألة كشمير التي خاضت بشأنها الهند وباكستان المسلحتان نووياً أربع حروب. واختتم كلامه قائلا إن العبء يقع على الهند، التي ينبغي أن تحترم قرارات مجلس الأمن وتفي بما قطعته من وعود لأجيال الشعب الكشميري.

رُفعت الجلسة الساعة ١٧/٤٥.